

Distr.: General
6 April 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ١١٢ (ج) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية

وانتخابات أخرى: انتخاب خمسة عشر عضواً في

مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠١١ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة
من البعثة الدائمة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

تُهدي البعثة الدائمة لجمهورية إندونيسيا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة ويشرفها الإشارة إلى أن حكومة إندونيسيا قرّرت تقديم ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١١-٢٠١٤ في الانتخابات المقرّرة إجراؤها في أيار/مايو ٢٠١١.

وفي هذا الصدد، يشرف البعثة الدائمة لجمهورية إندونيسيا كذلك أن تحيل مذكرة بالتعهدات والالتزامات الطوعية التي أخذتها إندونيسيا على عاتقها وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ (انظر المرفق).



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠١١ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

ترشيح إندونيسيا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١١-٢٠١٤

التعهدات والالتزامات الطوعية وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠

١ - انطلاقاً من روح مواصلة الإسهام في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد العالمي، تقدّم حكومة جمهورية إندونيسيا ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١١-٢٠١٤ في الانتخابات المقرر إجراؤها خلال الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة في أيار/مايو ٢٠١١ في نيويورك.

٢ - ويفوّض دستور إندونيسيا لعام ١٩٤٥ حكومة إندونيسيا بأن تدفع بنشاط عجلة السلام والعدل الدوليين، وأن تعمل أيضاً على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتُقرّ إندونيسيا بأن حقوق الإنسان هي حقوق عالمية، مترابطة، متشابكة، لا تقبل التجزئة، وأن حقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية يجب أن تعامل على المستوى العالمي بطريقة منصفة ومتكافئة، على قدم المساواة، وأن يُولى لها القدر نفسه من الاهتمام.

٣ - وتؤكد إندونيسيا باستمرار أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد العالمي ينبغي أن يتم دائماً عن طريق الحوارات البناءة والتعاون الدولي، بما يهدف إلى تعزيز قدرة الدول على الامتثال لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وتدافع إندونيسيا بثبات أيضاً عن الرأي القائل بأن السعي للنهوض بقضية حقوق الإنسان عبر العالم ينبغي أن يجري على أساس مبادئ الموضوعية والتراخية وعدم الانتقائية وإزالة المعايير المزدوجة والتسييس.

٤ - وإندونيسيا أحد الأعضاء المؤسسين لمجلس حقوق الإنسان في عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وقد أعيد انتخابها للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠. وقد اضطلعت خلال عضويتها في مجلس حقوق الإنسان بدور نشط وبنّاء شمل التطوير المؤسسي لمجلس حقوق الإنسان، عبر تولّي منصب نائب رئيس مجلس حقوق الإنسان (٢٠٠٩-٢٠١٠) في جملة أمور أخرى.

٥ - وكجزء من تعهدات والتزامات إندونيسيا تجاه مجلس حقوق الإنسان، تطوّعت إندونيسيا لتكون بين البلدان الأولى الخاضعة لعملية الاستعراض الدوري الشامل في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وتنقذ إندونيسيا بأمانة معظم التوصيات التي تمّ قبولها على النحو الوارد في عملية الاستعراض الدوري الشامل، بما فيها التزاماتها الطوعية. وعلاوة على ذلك، أسهمت إندونيسيا بنشاط في صياغة الطرائق التقنية لعملية الاستعراض. كما تعاونت مع

هيئات معاهدات حقوق الإنسان عبر تقديم تقاريرها الدورية إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل، فضلاً عن وثيقتها الأساسية الموحدة في عام ٢٠١٠.

٦ - وتواصل إندونيسيا مضاعفة جهودها الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لشعبها. وتسترشد هذه الجهود بخطط عمل وطنية خمسية لحقوق الإنسان على النحو المنصوص عليه في إعلان وبرنامج عمل فيينا. وما زالت إندونيسيا تعتمد هذا النهج وهي حالياً في طور البدء بالمرحلة الثالثة من خطة عملها الوطنية لحقوق الإنسان.

٧ - وبالإضافة إلى كونها طرفاً في معظم الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان وجميع الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية في مجال حقوق الإنسان، وقّعت إندونيسيا مؤخراً على الصكوك المعتمدين حديثاً في مجال حقوق الإنسان، وهما اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وجرّت موافقة التشريعات والأنظمة الوطنية الإندونيسية وفقاً لتلك الصكوك. كما روعي تنفيذ هذه الصكوك التي صدّق عليها في التنمية الوطنية لإندونيسيا، وربط هذا التنفيذ بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٨ - وعملت إندونيسيا في سعيها المستمر إلى زيادة قدرتها على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، على تمكين آليات مختلفة يُذكر منها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. كما يجري حالياً تعزيز قدرة السلطات المركزية والمحلية. وانطلاقاً من روح الشراكة، تعاونت حكومة إندونيسيا بنشاط مع منظمات المجتمع المدني في الجهود الجماعية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٩ - ولكون إندونيسيا ثالث أكبر ديمقراطية ويعيش فيها أكبر عدد من السكان المسلمين في العالم، وتهتدي بمبدأ الحرية والتسامح الدينيين، فإنها تمثل دليلاً حياً على أن الديمقراطية والإسلام يمكن أن يتعايشا سلمياً، بشكل متناغم وبناء. وتواصل إندونيسيا أيضاً العمل بنشاط لتعزيز الحوارات الصادقة للنهوض بقضايا حقوق الإنسان وتوسيع آفاق التفاهم بين الحضارات والثقافات والأديان، عن طريق مختلف المبادرات الثنائية والإقليمية والأقليلية. وتشمل هذه المبادرات منتدى بالي للديمقراطية، والحوارات الإقليمية بين الأديان لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، والحوارات العالمية بين وسائط الإعلام، والمؤتمر الدولي لعلماء الإسلام، والمؤتمر الدولي المعني بالشراكة الاستراتيجية الآسيوية - الأفريقية الجديدة لبناء القدرات من أجل فلسطين.

١٠ - وأسهمت إندونيسيا في الجهود الهادفة إلى النهوض بقضايا حقوق الإنسان في المنطقة، وستظل تؤدي دوراً رائداً فيها. واضطلعت إندونيسيا بدور هام في تحويل رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى منظمة تستند إلى قواعد محددة وتحترم مبادئ الديمقراطية والحريات

الأساسية وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على النحو الوارد في ميثاق الرابطة المعتمد في عام ٢٠٠٧. وعلى المتوال نفسه، تؤيد إندونيسيا بقوة زيادة فعالية اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

١١ - وأسهمت إندونيسيا أيضاً في المساعي المبذولة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، بما في ذلك عن طريق اللجنة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان وحركة عدم الانحياز.

١٢ - وستواصل إندونيسيا تعاونها النشط والبناء من أجل تعزيز الاحترام العالمي لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية على أساس عالميتها وعدم قابليتها للتجزئة ولانتقائيتها ونزاهتها وتشابكها وترابطها، بما يشمل التعهدات والالتزامات التالية:

على الصعيد الوطني:

- ستواصل حكومة إندونيسيا، كجزء من البرنامج الوطني لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في إندونيسيا، تنفيذ خطة عملها الوطنية لحقوق الإنسان.
- وستواصل إندونيسيا تعزيز آليات حقوق الإنسان على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات والمناطق والبلديات.
- وتواصل إندونيسيا إحراز التقدم في تنفيذ قوانينها وأنظمتها المتعلقة بحقوق الإنسان، مما يؤدي إلى تحسين مستوى التنسيق والتآزر بين السلطات والآليات الحكومية، واستمرار تعميم مراعاة حقوق الإنسان في آليات صنع السياسات على جميع المستويات.
- وما زالت إندونيسيا تعمل على توطيد شراكاتها مع مختلف الجهات المعنية في إطار تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في البلد، بما فيها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومجموعات المجتمع المدني.
- وستواصل إندونيسيا تكثيف جهودها الوطنية وأنشطة التنسيق على الصعيد الداخلي من أجل التصديق على بعض المعاهدات الدولية الرئيسية المتبقية في مجال حقوق الإنسان.

على الصعيدين الإقليمي والثنائي:

- ستواصل إندونيسيا دعم أعمال اللجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في المنطقة،

فضلاً عن أعمال لجان مواضيعية أخرى تابعة للرابطة وذات صلة بحقوق الإنسان، كاللجنة المعنية بالمرأة والطفل التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

- وستواصل إندونيسيا تعزيز المثل الديمقراطية وردم الفجوات في التنمية السياسية في آسيا عبر دفع عجلة الحوار والتعاون العملي، ولا سيما عن طريق منتدى بالي للديمقراطية - وهو منتدى مفتوح وشامل للجميع، أسسته إندونيسيا في عام ٢٠٠٨ لتستفيد منه البلدان في المنطقة.
- وستواصل إندونيسيا تقديم الدعم للجهود المبذولة في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في البلدان الأعضاء فيها، والإسهام كذلك في تلك الجهود.
- وستواصل إندونيسيا تعزيز وتوسيع نطاق تعاونها وحوارها ومشاوراتها على الصعيد الثنائي في مجال حقوق الإنسان.

على الصعيد الدولي:

- ستواصل إندونيسيا العمل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والتعاون معها بشكل كامل.
- وفيما يتعلق بعملية الاستعراض التي يقوم بها مجلس حقوق الإنسان، ستواصل إندونيسيا تعاونها البناء في مدّ الجسور وحلّ المشاكل لجعل هذه الهيئة آلية تتسم بقدر أكبر من المصداقية والفعالية وتحظى بالاحترام في مجال حقوق الإنسان، وفقاً للتكليف الصادر عن الجمعية العامة في قرارها ٢٥١/٦٠.
- وستواصل إندونيسيا أيضاً تعزيز مساعيها لكفالة أن يُولى في أعمال مجلس حقوق الإنسان القدر نفسه من الاهتمام إلى جميع حقوق الإنسان، ليس فقط إلى الحقوق المدنية والسياسية، وإنما أيضاً إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن الحق في التنمية.
- وستتطلع إندونيسيا بدور أنشط في تعزيز الحوار المتعلق بحقوق الإنسان والتعاون بين الأديان على الصعيد الدولي والمتعدد الأطراف.
- وستواصل إندونيسيا إلى جانب دول أعضاء أخرى تعميم مراعاة حقوق الإنسان في جميع أعمال الأمم المتحدة.
- وستواصل إندونيسيا تعاونها الهادف مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.